المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 21 أبريل 2025

تافسوت إيمازيغن / الربيع الأمازيغي: دروس الماضي الكفاحي لمستقبل أكثر كفاحية

تقرأون في هذا الملف

• قسم ثان: ترامب والإمبريالية الأمريكية-حوار مع جويل غاير *Joel Geier*

• مؤتمرا نفدرالية الديمقراطية للشغل المقبل: تأكيد القاعدة الفاسدة أو كسرها

• إضراب عاملات وعمال شركة «سينماتيكس» (*SINMATEX*) للخياطة في برشيد من أجل صرف الأجور

• بصدد أطروحات كريستين ديلفي *Christine Delphy*: نسيان إعادة الانتاج الاجتماعية

• تعريفات ترامب الجمركية: بعض الحقائق والنتائج

• غزة وحكمة سليمان

• أصول الحركة النقابية الحرة بالمغرب: قسم 3

أصول الحركة النقابية الحرة بالمغرب

قسم 3

بقلم: الطيب بن بوعزة

المجلس العام ليونيو/ حزيران 1950

في بداية سنة 1950 كانت النقابات قوية، وكان العمل المطلبي فعالا، غير أن عدد المنخرطين في الاتحاد العام لم يكن يعكس هذه القوة.

وخلال انعقاد الجمع العام في يونيو/ حزيران 1950 لبحث مسألة تقوية النقابات، أوضح المندوبون المغاربة أنه في حالة عدم تجديد اللجان الإدارية، فإن العمال سيستمرون في التوقف عن تسديد اشتراكاتهم.

وهكذا فرض التغيير نفسه، وتحدد شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 1950 كموعد لانعقاد المؤتمر. وفي انتظار ذلك، صعد إلى مكتب الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب ثلاثة أعضاء جدد غير شيوعيين وهم: الطيب بن بوعزة، محمد التيباري، والفرنسي ليونيتي. إلا أن هذا الأخير عاد بعد بضعة أيام ليعتذر عن عدم استعداده لتحمل المسؤولية، وهو موقف يحتمل أن يكون ناتجا عن ضغط الإقامة العامة التي يهمها أن تثبت أطروحتها القائلة بالتواطؤ الوطني- الشيوعي.

ومن المعروف أن الإدارة كانت تتحكم في موظفيها الذين كانوا يكونون أغلبية الأعضاء الفرنسيين المنخرطين في الاتحاد العام للنقابات.

مؤتمر نوفمبر/ تشرين الثاني 1950

بتبنيه مبدأ تأسيس مركزية مستقلة، اكتسى مؤتمر 1950 طابعا مغربيا صرفا رغم أنه كان من الناحية النظرية والرسمية تابعا للكونفدرالية العامة للشغل س.ج.ت (C.G.T).

فالمندوبون المغاربة بأغلبيتهم العددية أظهروا ليونة واضحة، ووعدوا المندوبين الفرنسيين بأنهم لن يطبقوا قانون العدد الأكبر في تشكيل الأجهزة الإدارية النقابية. وأعلنوا عن رغبتهم في البقاء مع النقابيين الفرنسيين داخل الاتحاد العام لنقابات المتحدة. لأن هدف الاتحاد العام، من الناحية القانونية، يتشخص في الدفاع عن مصالح العمال الفرنسيين المادية والمعنوية، أما المغربة فلم يُقبلوا بداخله إلا من باب التسامح. وفيما إذا انسحب الفرنسيون وبقي المغاربة وحدهم داخل منظمة أجنبية، فتستفقد شرعية وجودها، وبالتالي يتم حلها ومنعها.

وقد انضم إلى المكتب الجديد المحجوب بن الصديق وصالح المسكيني إلى جانب التيباري محمد والطيب بن بوعزة. وأصبح هذا الأخير هو وأندري لوروا كاتبين عامين للاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب.

وفي اليوم الموالي للمؤتمر كتبت "العلم" بأن الاتحاد النقابي أصبح يسيره كاتبان عامان أندري لوروا يمثل الفرنسيين، والطيب بن بوعزة يمثل المغاربة.

نتائج مغربة النقابات: قمع عنيف ضد العمال وتصاعد كفاح الشغيلة

جوابا على مغربة النقابات، اتخذت الإدارة تدابير معادية للعمل النقابي، وكانت المطالبة بتطبيق قانون الشغل تواجَه بالرفض المتزايد.

فكل الحركات المطلبية بدون استثناء قوبلت بقمع شرس. ولتوضيح الصورة التي كان يدور في أجوائها النشاط النقابي بالمغرب نسوق الأمثلة التالية:

في سنة 1950، تقدم عمال النسيج بالمحمدية بدفتر المطالب للإدارة، فكان جواب رب العمل هو تسريح كاتب النقابة التهامي، فرد العمال بدورهم على هذا الإجراء الزجري بشن إضراب عام. ولكسر الإضراب تدخلت الشرطة لإرغام العمال على الالتحاق بالمعامل، واعتقلت مسيرا نقابيا وحكم عليه بثلاثة أشهر سجنا.

واستمرت حركة الإضراب مع ذلك بضعة أيام. وفي محاولة للتشويش على حركة الإضراب وتحطيمها التجأت السلطة إلى منع الطيب بن بوعزة، الكاتب العام للاتحاد، من الإقامة في المحمدية، وطردت العمال بشكل جماعي.

وفي الدار البيضاء تم تسريح أربعة مكاتب نقابية بالتتابع من معمل السكر كوزيما (13)، إما بسبب النشاط النقابي، أو عقب إضراب عن العمل.

وكان أدنى تظلم من جانب تظلم من جانب العمال أو تقديم مطالب معينة كيفما كانت، مناسبة تستغلها الإدارة لطرد المسؤولين النقابيين وكذا العمال النشيطين ومنهم من قضى عشرين سنة من العمل ومصاب في حوادث الشغل، وبرغم المطرودون على إفراغ المساكن التي يقطنونها.

وبالدار البيضاء أيضا، وأثناء إضراب معامل التعدين، استدعت إدارة فوتران الشرطة واعتقلت في عين المكان كاتب النقابة عبد السلام، واستفزت العمال، ولولا رباطة جأش الكادحين لوقعت مصادمات وخيمة العواقب.

ونفس الأسلوب مورس في حق مستخدمي معمل لاسكيف. وهنا أيضا تدخلت الشرطة المسلحة بالبنادق الرشاشة لترغيم العمال على استئناف العمل، وحالت مرة أخرى يقظة وتبصر العمال دون إراقة الدماء. ونتج عن هذه التحرشات القمعية طرد ثمانية مسؤولين نقابيين، وإصدار أحكام في حقهم بالسجن تتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر نافذة.

وفي مدينة الرباط شن عمال النسيج الإضراب مطالبين باحترام القانون كمنح بطاقة الشغل، والعطلة المقررة للنساء الحوامل، والزيادة القانونية في الأجور.

واستمر الإضراب 44 يوما استنجدت خلالها الإدارة بكل وسائل القمع، واحتلت الشرطة المعمل، واعتقل العديد من العمال، وزج بهم في السجن ومن بينهم طفل، كما قضت امرأة عاملة أربعة أيام في الاعتقال. وعند استئناف العمل تم طرد المسؤولين النقابيين ومعهم أكثر من مائة عامل.

وفي مدينة آسفي، أقدمت الإدارة على إصدار حكم على الكاتبين المحليين للاتحاد بسنتين سجنا بمناسبة عيد فاتح مايو/ أيار 1952، وسرحت من العمل جميع المسؤولين النقابيين.

وكانت نتيجة النضال النقابي في المغرب هو الطرد بالجملة، والاعتقالات، ونفي المسؤولين النقابيين.

ففي سنة 1951 حكم على المحجوب بن الصديق، عضو مكتب الاتحاد العام للنقابات، وعلى محمد البيرش، كاتب الاتحاد المحلي بالرباط، بسنتين سجنا من طرف محكمة الباشا، ثم خفض الحكم إلى سنة نافذة. بينما أبعد إلى المنفى بالجنوب كل من كاتبي الاتحاد بمكناس خالد والعلمي، وكاتب الاتحاد بسلا المرحوم عمر الجديدي، وكاتب الاتحاد المحلي بالدار البيضاء وعضو مكتب الاتحاد العام للنقابات المتحدة صالح المسكيني الغالمي (14).

وأكثر من ذلك كان البوليس يحضر الاجتماعات النقابية للإنصات إلى المتحدثين ومراقبة مداخلاتهم.

وعلى اثر اجتماع انعقد في مقر الاتحاد المحلي بمكناس، وحضره بالقوة مفتشو الشرطة، استدعى قاضي التحقيق الطيب بن بوعزة شاهدا. وطلب منه إعادة ترديد العبارات المنددة بالحماية الفرنسية التي فاه بها.

ورفض الطيب بشهادته ضد نفسه إلا إذا وجهت إليه التهمة صراحة. فما كان من القاضي إلا أن حكم عليه بأداء غرامة 12 ألف فرنك.

ومن جهة أخرى كان النقابيون يُمثلون أمام المحاكم إذا هم تجرؤوا على تقديم دفتر المطالب، وهذا ما حصل في معمل الزيوت وفي مصنع الكارتون إلخ...

النضال ضد نظام الحماية ومن أجل الاستقلال الوطني:

وبالتدريج ازداد العمال وعيا بأن النضال من أجل تحسين أوضاعهم لا يجدي نفعا ما دام نظام الحماية قائما.

وهكذا كانت الحركات المطلبية تمنحهم الفرصة للاستخفاف بالحماية الفرنسية، والمطالبة بإلغائها.

التتمة في الصفحة 15

المناضل-ة
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم
افتتاحية جريدة المناضل-ة

تافسوت إيمازيغن/ الربيع الأمازيغي: دروس الماضي الكفاحي لمستقبل أكثر كفاحية

تحل الذكرى الخامسة والأربعون لانتفاضة الربيع الأمازيغي الأولى بمنطقة القبايل- الجزائر (20 أبريل 1980)، والذكرى الخامسة والعشرين لانتفاضة الربيع الأمازيغي الثانية بنفس المنطقة، ومعهما يزداد حال الأمازيغية (لغة وثقافة) ترديا، رغم كل الادعاءات الرسمية بإنصافها وإدماجها.

أُطلقت دعوتان لتخليد ذكرى الربيع الأمازيغية، الأولى تدعو إلى مسيرة بمراكش، والثانية بالعاصمة الرباط. ويبدو أن الأولى تحظى بإجماع من طرف فعاليات الحركة الأمازيغية وتنظيمات النضال الأخرى، وعلى رأسها فروع تنسيقية أكال للدفاع عن الأرض والثروة وجمعيات المناطق المتضررة من زلزال الحوز وطلبة الحركة الثقافية الأمازيغية بمواقع جامعية عديدة... إلخ.

اختارت المبادرة الأولى مراكش كونها المركز الحضري للمنطقة التي ضربها الزلزال، وبساعد ذلك في تجميع ضحاياه وفرصة للتضامن معهم وللضغط على الدولة من أجل تسريع تنفيذ التزاماتها بخصوص إعادة الإعمار. بينما اختارت المبادرة الثانية الرباط وجعلت شعارا لها «دورة محمد شفيق» «عرفانا لما قدمه للقضية الأمازيغية علميا وفكريا»، كما وَرَد في بلاغ له»اللجنة الوطنية لمبادرة تافسوت ن ايمازيغن» (13 مارس 2025).

تعيد المبادرة الأولى ربط الجسور مع تقاليد الربيع الأمازيغي الكفاحية كما تجذّرت في منطقة القبايل بالجزائر (1980 و2001). فالربط بين النضال من أجل الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية والمطالب الاقتصادية والاجتماعية واختيار مدينة مراكش حيث بالإمكان ضمان أكبر مشاركة جماهيرية لضحايا سياسات الدولة، مؤشر إلى ذلك الاتجاه، رغم أن كل الإطارات الملتحقة بالمبادرة لا تشاطر هذا المنحى. يعيد هذا إلى الأذهان الوثيقة المطلبية لانتفاضة الربيع الأمازيغي الثانية بمنطقة القبايل بالجزائر، الوثيقة المعروفة بـ"أرضية القصور" في 11 يونيو 2001، والتي تتضمن 15 نقطة غير قابلة للمساومة... حيث طالب القبايليون بالاعتراف بالهوية الأمازيغية واتخاذ خطة إصلاح ونهوض اقتصادي بالمنطقة.

بينما يشير اختيار المبادرة الثانية (مبادرة الرباط) لتكريم محمد شفيق شعارا لمسيرتها إلى توجهها السياسي المراهن على الدولة والحوار معها لإحقاق الحقوق الأمازيغية، وليس على النضال الجماهيري. كان لمحمد شفيق دور كبير في إجهاض مسعى نقل الربيع الأمازيغي من الجزائر إلى المغرب سنة 2000. ففي سياق تلك الانتفاضة جرى تأسيس لجنة «تاودا إيمازيغن» بالمغرب سنة 2000، وأُنشِئت لجان للتعبئة. لكن النظام المغربي تدخل بسرعة من أجل إفشال تلك التعبئة، مستعملا محمد شفيق لتلك الغاية، مُصدرا بيانا عُرف باسمه: «بيان محمد شفيق». وكان الخيار واضحا بالنسبة لكاتب البيان والموقعين عليه: «لم يُرَد له أن يكون في جو من التهريج ولا في جو من البلبلة، أريد له أن يقدم بلباقة، وأن ننتظر بأناة ولباقة. بدون تهريج، ولكن مع توضيح الأمور»، أيّ اختيار أسلوب تقديم المذكرات المطلبية التي رسختها أحزاب المعارضة الليبرالية بالمغرب (ما سُمي سابقا بـ«الكتلة الديمقراطية» والتي كانت تضم الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال والتقدم والاشتراكية...).

كان محمد شفيق، إلى جانب أحمد الدغرني وعبد الحميد الزومري، ضمن وفد شارك في مفاوضات سرية مع محمد رشدي الشرايبي مدير ديوان الملك محمد السادس، ومزيان بلفقيه ومستشار الملك ، وحسن أوريد الناطق الرسمي باسم القصر الملكي. جاء هذا اللقاء في سياق تجذر انتفاضة القبايل بالجزائر، وكانت قيادات من الحركة الأمازيغية بالمغرب ستشارك في لقاء كانت ستحتضنه جامعة «مولود معمري» بمدينة تيزي وزو بالجزائر، وجرى التراجع عن تلك المشاركة بعد اتصال من محمد شفيق بأحد أعضاء الوفد (أحمد الدغرني) بمبرر أن «مستجدات كثير ستحصل في المغرب». وكان المستجد هو المشاركة في تلك المفاوضات السرية.

> **«النقابات العمالية بالمغرب الخاضعة لهيمنة بيروقراطيات عمالية موالية لأحزاب برجوازية والدولة، فهي ترفض الانخراط في هذا النضال، شأن رفضها الانخراط في النضال من أجل المطالب النسوية والقضايا البيئية... إلخ. أما اليسار فضعيف إلى حد لا يستطيع معه التأثير في الحركة القائمة المناضلة من أجل الحقوق الأمازيغية.»**

وجد محمد شفيق لدى النخبة المثقفة التي كانت في قيادة الحركة الجمعوية الأمازيغية استعدادا لقبول ذلك المسار. فهذه النخبة تربَّت في سياق سياسي هيمنت فيه الأحزاب الليبرالية (على رأسها الاتحاد الاشتراكي) على معارضة المَلَكية التي قمعت كل معارضة جذرية، فاسحة المجال أمام هيمنة الأولى. اقتفت قيادة الحركة الأمازيغية آثار «استراتيجية النضال الديمقراطي»، التي أرستها تلك الأحزاب الليبرالية، وحاملة شعار "الأمازيغية مسؤولية وطنية" إشارة إلى أن الحركة تريد تعبئة كل قطاعات المجتمع من مؤسسات وأحزاب وتنظيمات، دون أن تتعداها للتغلغل في الطبقات الشعبية القادرة وحدها على حمل المطالب الأمازيغية.

يُفسّر الاختلاف بين تجربتي القبايل/ الجزائر والمغرب باختلاف السياق السياسي وخصوصيات التيارات المتدخلة في حركتي كلا البلدين ودور الحركة العمالية. ففي الجزائر كان لليسار الثوري دور كبير في تخصيب منظورات الحركة (خصوصا بمدينة بجاية)، كما كان للحركة العمالية دور كبير في تجذير الانتفاضة بالقبايل، خصوصا نقابات التعليم في بجاية وتيزي وزوز، حيث قام تنسيقٌ للجان الطلاب ونقابات المدرسين وعمال التربية وبعض لجان القرى والأحياء ببناء جنين للتنظيم في القاعدة في المدن والقرى.

أما في المغرب فالأسلوب السائد هو ما أشاعته أحزاب المعارضة الليبرالية: تنسيقات وطنية فوقية تتكون من تمثيلية الإطارات والهيئات مع سعي واع إلى عدم الانغراس شعبيا، وقد أظهر سلوك هذه الجمعيات إبان حراك الريف تخوفها من أي نضال شعبي منبعث من أسفل، وكان حراك الريف 2016/ 2017 أقرب إلى انتفاضة الربيع الأمازيغي الثانية (200) سواء من حيث أسباب الاندلاع (اغتيال ماسنيسا كرماح في القبايل، واغتيال محسن فكري في الحسيمة) أو تطورات الأحداث والمطالب المرفوعة، رغم فروقات جوهرية في ما يخص تنظيم الاحتجاج: في القبايل تأسست تنسيقيات العروش والقرى وكانت تنظيما من أسفل مع تعددية سياسية، بينما في الريف انفردت قيادة (على رأسها الزفزافي) بالقرار محاربة أي تعددية سياسية في صفوف الحراك.

النقابات العمالية بالمغرب الخاضعة لهيمنة بيروقراطيات عمالية موالية لأحزاب برجوازية والدولة، فهي ترفض الانخراط في هذا النضال، شأنَ رفضها الانخراط في النضال من أجل المطالب النسوية والقضايا البيئية... إلخ. أما اليسار فضعيف إلى حد لا يستطيع معه التأثير في الحركة القائمة المناضلة من أجل الحقوق الأمازيغية.

سينحدر وضع الأمازيغية (ثقافة ولغة) ما دامت الحركة المناضلة من أجلها تراهن على «إرادة سياسية حقيقية» لدى الدولة من إجل إنصافها، وهي جملة واردة في البلاغات الداعية لكلا المسيرتين (الرباط ومراكش). فقط تنظيم شعبي وعمالي من أسفل وديمقراطي حتى النهاية، هو ما يستطيع إجبار الحاكمين على الرضوخ للمطالب الشعبية، وضمنها الحقوق الثقافية واللغوية والأمازيغية. حتى ما يجري «تثمينه» حاليا من طرف تنظيمات الحركة الأمازيغية على أنه «تطورات دستورية»، فقد جرى انتزاعها من الحاكمين بسبب خوفهم من ثورات 2011، وقبلها إدماج الأمازيغية في التعليم والإعلام (الناقص حسب تنظيمات الحركة)، جرى فرضه على الحاكمين بسبب خوفهم من امتداد نار انتفاضة الربيع الأمازيغي الثانية بالقبايل/ الجزائر 2000 إلى المغرب.

أصول الحركة النقابية الحرة بالمغرب

تتمة الصفحة 16

بقلم: الطيب بن بوعزة

وكما هو معلوم فإن زيارة صاحب الجلالة سنة 1950 إلى فرنسا تلبية لدعوة من الرئيس فانسان أوريول، لم تسفر عن أي نتيجة. ورفضت الحكومة الفرنسية المذكرة الملكية المعبرة عن إرادة الشعب المغربي للتخلص من وصاية الحماية.

واندفعت الجماهير في مظاهرات شعبية ضخمة لاستقبال صاحب الجلالة لدى عودته إلى البلاد، مؤكدة له مساندتها الجماعية لتطلعاته الوطنية.

والكل يتذكر كيف باءت بالفشل، سنة 1951، تلك الحملة المسعورة التي قامت بها الإدارة الفرنسية للنيل من العائلة المالكة، والدور المخزي الذي قام به الباشا الكلاوي والكتاني وباقي أذناب الاستعمار للتحضير لنفي صاحب الجلالة. وإذا فشلت المؤامرة في عهد الجنرال جوان، فقد نفذها خلفه الجنرال كيوم يوم 20 أغسطس/ آب 1953.

وفي نفس الظروف المتسمة باشتداد القمع الاستعماري من جهة، وتصعيد الكفاح العمالي من جهة أخرى، شهد مجلس الحكومة أحداثا انتهت بطرد الغزاوي، مقرر ميزانية الأشغال العمومية، وأعلن الأعضاء الوطنيون تضامنهم معه لكونه كشف الأهداف الكامنة في إعطاء الأولوية للتجهيز الاقتصادي بغاية تمكين المعمرين الأوربيين من جميع موارد البلاد المادية والبشرية.

وسارع صاحب الجلالة إلى استقبال أعضاء المجلس، وعبر لهم عن دعمه ومساندته المطلقة (15).

وقد كان لهذه الأحداث الأثر الايجابي على القضية الوطنية، وأضحى الري العام الدولي منتبها لكفاح الشعب المغربي، وتقدمت بعض الدول بمبادرة لتسجيل المسألة المغربية في جدول أعمال الدورة السادسة للأمم المتحدة.

واقتناعها منهم باستحالة التفاوض مع الاستعمار، فقد بدأ بعض مناضلي القاعدة يفكرون جديا في اللجوء إلى استعمال القوة، ونظموا خلايا سرية مسلحة، وشن المقاومون سنة 1952 هجومات على عدد من العملاء بالدار البيضاء، وفجروا قنابل في منزل الخائن عبد العالي الإدريسي، وفي مقر صحيفة "العزيمة" التابعة للإقامة العامة.

وكانت التجمعات العمالية في مايو/ أيار 1951 مناسبة للتنديد بانتهاك السيادة الوطنية والمطالبة بإلغاء معاهدة الحماية كطريق وحيد يستجيب لمطالب العمال وتحقيق الاستقلال الوطني.

وتميز مهرجان الدار البيضاء المنظم في ملعب فيليب بالحضور المكثف للعمال الذين تجاوز عددهم ثلاثين ألفا، أقدمت السلطة على تطويقهم بأكثر من عشرة آلاف من الجنود والدركيين ورجال الشرطة (16).

وترأس المهرجان صالح المسكيني الذي كان كاتبا عاما للاتحاد المحلي بالدار البيضاء، وتناول الكلمة الطيب بن بوعزة وأندري لوروا باسم الاتحاد العام للنقابات المتحدة بالمغرب، بينما تكلم عبد الرحيم بوعبيد باسم حزب الاستقلال، ووزع منشورا يحمل توقيعه وعنوانه بمدينة سلا، شجب فيه نظام الحماية وطالب باستقلال المغرب (17).

أما ممثل الحزب الشيوعي فقد قوبل بالصفير والصياح من طرف الجماهير ولم يتمكن من إلقاء كلمته.

وبعد نهاية التجمع اتخذت الإقامة العامة قرارا بإبعاد أندري لوروا عن المغرب. وفي القنيطرة تحدث المحجوب بن الصديق.

وفي السنة الموالية قامت السلطة بمنع كل التظاهرات المقرر تنظيمها بمناسبة فاتح مايو/ أيار 1952.

ولاية المقيم العام الجنرال كيوم:

إن تعيين الجنرال كيوم يوم 20 سبتمبر/ أيلول 1951 خلفا للجنرال جوان لم يغير شيئا من سلوك الإقامة العامة. وبقي التلويح ببرنامج الإصلاحات الشهير متواصلا إلى جانب متابعة سياسة القوة الهادفة إلى تصفية السيادة المغربية.

وبمكن تلخيص نوايا المقيم العام الجديد في تصريحات غربية مثل: "الكفاح هو مهمتي. الشتم أعرف كيف أغسله. سأطعم التبن للاعداء الخ...".

وبعد وصوله بمدة وجيزة، شرع في "انتخاب" أعضاء المكاتب الاستشارية للغرف التجارية والصناعية. وكانت النتيجة المباشرة لهذه المهزلة، التي قاطعها الوطنيون، سقوط ثمانية قتلى وثمانين جريحا بالدار البيضاء.

وسالت الدماء من جديد يوم 17 فبراير/ شباط 1952 أثناء زيارة وفد أممي متركب من 15 مندوبا من أمريكا الجنوبية لدى منظمة الأمم المتحدة.

فقد خرجت الجماهير في مراكش، وبني ملال، وفاس، ومكناس، والدار البيضاء في مظاهرات لتعبر لممثلي المنتظم الدولي عن إرادة المغاربة في نيل الاستقلال.

وبالدار البيضاء خرج عمال الميناء المنضوون تحت لواء الاتحاد العام للنقابات المتحدة وجماهير السكان لتأكيد إصرارهم على التحرر من طغيان الحكم الاستعماري.

فانطلقت نيران البنادق الرشاشة، وسقط خمسة قتلى والعديد من الجرحى، وألقي القبض على الكثير من المواطنين.

مذبحة يومي 7 و8 ديسمبر/ كانون الأول 1952

كانت الإقامة العامة تترصد الوقت الملائم لتدبير مؤامرة بغية عزل صاحب الجلالة ليتسنى لها بعد ذلك خلعه عن العرش، على أمل توجيه ضربة مميتة إلى حركة التحرر الوطني.

وكان اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد فرصة لتنفيذ المؤامرة الاستعمارية. وكما لا يخفى فإن فرحات أسس منذ سنة 1945 الاتحاد العام للعمال التونسيين انطلاقا من نقابات مستقلة تكونت أول الأمر بمدينة صفاقس.

وفي هذا الموضوع كتب دانييل كَيران (18) في كتابه: "في خدمة المستعمَرين" ما يلي: "كان فرحات حشاد يأمل من كل الأعماق أن تجد صيغة التنظيم النقابي التي طبقها في بلاده رجالا يقتادون بها في بلدان المغرب العربي الأخرى. وقد عبر لي، في أعقاب محادثات جرت بيننا، عن غبطته لكون حزب الاستقلال المغربي تخلى عن مخططه العقيم المبني على أسلوب المقاطعة، وأصدر إلى منخرطيه التعليمات للدخول بكثافة إلى نقابات س.ج.ت (C.G.T) التي ستصبح في النهاية تحت الإدارة المباشرة لطيب بن بوعزة. فقد قال لي في شهر أكتوبر/ تشرين الأول بالدار البيضاء إن العمال المغاربة محرومون من الحق النقابي، وأن انخراطهم في س.ج.ت (C.G.T) هو فقط مجرد "تسامح" من قبل الإدارة، وأن تأسيس مركزية نقابية حقيقية ظل يصطدم بمعارضة مزدوجة من طرف الإقامة العامة والشيوعيين".

وفي أثناء الأحداث الناتجة عن اغتيال حشاد، كانت علاقات الاتحاد العام لنقابات المتحدة مع س.ج.ت (C.G.T) عمليا مقطوعة ولم يكن تحول هذه المنظمة إلى مركزية حرة شبيهة بالاتحاد العام للنقابات التونسية إلا مسألة شكلية، وتقرر حسمها في المؤتمر الذي تم تحديد موعد انعقاده في شهر فبراير/ شباط 1953. وكان الطيب قد أعد التقرير الأدبي الذي سيقدمه إلى المؤتمر.

وواعدت الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (C.I.C.L) (س.إ.س.ل) بتقديم تأييدها ومساندتها خاصة وأن وفدا منها زار المغرب عام 1950.

إلا أن حدوث الجريمة النكراء التي استهدفت حياة حشاد يوم 5 ديسمبر/ كانون الأول 1952، أدى بالنقابيين المغاربة، باتفاق مع حزب الاستقلال، إلى الإعلان عن الإضراب العام لمدة أربع وعشرين ساعة يوم 8 ديسمبر/ كانون الأول 1952.

وفي صباح يوم 7 ديسمبر/ كانون الأول تناول الطيب الكلمة في الجمع العام المنعقد في مقر النقابات، وأدان بشدة الاغتيالات التي يقترفها القتلة التابعون للبد الحمراء الاستعمارية، ووجه النداء إلى الأمم المتحدة لتدعيم الرغبات العادلة للشعب المغربي والتونسي في الاستقلال وتقرير المصير. وأنهى كلمته بدعوة العمال إلى التزام اليقظة لإفشال المؤامرات الاستفزازية.

وهكذا عكفت مختلف النقابات طيلة ذلك اليوم على تحضير الإضراب لكي يمر في جو هادئ. وفي النهاية التحق العمال ببيوتهم وخيم الهدوء على مختلف المراكز استجابة للتعليمات المعطاة بالتمسك باليقظة والحذر.

وهذا ما أكدته وكالة (فرانس بريس) في برقية تقول: «لقد أيدت مجالس العمال قرار الإضراب العام في عدة مدن مغربية، لكن لم يسجل أي حادث».

غزة وحكمة سليمان

1– أبريل –2025
بقلم؛ جلبير الاشقر

إن فوز دونالد ترامب بولاية رئاسية ثانية قد أتاح لنتنياهو تحقيق ما كان يصبو إليه، لكنّه ما كان يستطيع ممارسته بدون ضوء أخضر أمريكي. فمع عودة ترامب إلى البيت الأبيض، جاءه الضوء الأخضر المنشود كي يُنهي المفاوضات على خطة على مراحل تتضمن إفراجا تدريجيا عن المحتجزين لدى الجانبين، إسرائيل و«حماس» وتشمل وقفاً للحرب وانسحاباً للجيش الصهيوني من غزة، وهي الخطة التي أشرفت إدارة جو بايدن على وضعها بالتعاون مع مصر وقطر قبل عام، والتي من الواضح تماماً أنه لم تكن أبداً لدى نتنياهو وحكومته نية على تطبيقها. وبدعم من ترامب، انتقل نتنياهو الآن إلى تغيير منحى الضغط: فبدل أن تستخدم «حماس» ما لديها من الرهائن كورقة ضغط لتنال تنازلات من إسرائيل لقاء إفراج تدريجي عنهم، أعاد نتنياهو احتلال قطاع غزة وأخذ كافة سكانه رهائن، وغدا يهدد «حماس» بالاستمرار بقتل الآلاف منهم والعمل على تهجير معظمهم إن لم ترضخ وتفرج عن كافة المحتجزين لديها، بل وتترك القطاع.

والحال أن أهل غزة باتوا يواجهون احتمالين، لا يلوح ثالث لهما في الأفق المنظور: فإما أن يمضي الحكم الصهيوني قدماً في مشروع استكمال نكبة 1948 باقتراف «تطهير عرقي» جديد يترافق بضمّ القطاع، كما يدعو له حلفاء نتنياهو في أقصى اليمين الصهيوني، أو تجري تسوية تفاوضت عليها الدول العربية، تقضي بخروج قادة ومقاتلي «حماس» وحليفاتها من غزة على غرار خروج قادة ومقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت في عام 1982، ليحل محلهم رجال سلطة رام الله مدعومين بقوات عربية. طبعاً ليس لـ«حماس» أي قول في الاحتمال التطهيري الأول، لكنّها تستطيع التفاوض على الاحتمال الثاني ووضع شروطها.

أما عدا ذلك، فأي خيار آخر لدى «حماس» لتقدّمه؟ إن الاستراتيجية البديلة الوحيدة التي سمعناها من طرف الحركة هي التي تفوّه بها أحد الناطقين باسمها، سامي أبو زهري، يوم الإثنين الماضي، حيث دعا للتصدّي لمشروع التهجير على الوجه التالي: «إزاء هذا المخطط الشيطاني الذي يجمع بين المجازر والتجويع، فإن على كلّ من يستطيع حمل السلاح في كلّ مكان بالعالم أن يتحرّك. لا تدّخروا عبوّة أو رصاصة أو سكّينا أو حجرا، ليخرج الجميع عن صمته، كلنا آثمون إن بقيت مصالح أمريكا والاحتلال الصهيوني آمنة في ظل ذبح وتجويع غزّة». وهذا التصوّر للمعركة هو تكرارٌ للدعوة التي وجّهها محمد الضيف صبيحة عملية «طوفان الأقصى»: «اليوم، اليوم، كل من عنده بندقية فليخرجها فهذا أوانها، ومن ليس عنده بندقية فليخرج بساطوره أو بلطته أو فأسه أو زجاجته الحارقة، بشاحنته أو جرافته أو سيارته... هذا يوم الثورة الكبرى من أجل إنهاء الاحتلال الأخير ونظام الفصل العنصري الأخير في العالم».

سريعاً ما اتضح في حينه أن المراهنة على مثل هذه الدعوة كانت من الخيال الصرف، إذ لم يحصل شيء منها يجدر ذكره، حتى في الضفة الغربية المحتلة، ناهيك من أراضي 1948 والمحيط العربي. فيا ترى، ما هي فرصة نجاح الدعوة ذاتها اليوم بعد كل ما تكبده شعب غزة من إبادة وخراب؟ أما من يؤيدون هذه الدعوة من خارج القطاع ولا ينفّذونها «بالعبوّة أو الرصاصة أو السكين أو الحجر» وفقاً لتوصية أبو زهري، إنما هم منافقون، يحرّضون كلامياً من بعيد على القتال حتى آخر الغزّاويين. والحقيقة أن «حماس» تواجه اليوم خياراً بين التخلّي عن حكمها لغزة، وهو ما تستطيع أن تتفاوض على شروطه كي تضمن سلامة أهل القطاع وبقاءهم فيه، وبين مواصلة استراتيجية التحرير بالسلاح والأوهام، وهذه الأخيرة، أي الأوهام، أعظم لدى الحركة بالتأكيد من الأولى. هذا ويبدو أن ثمة جدالاً بين قادة الحركة على النهج الذي ينبغي سلوكه إزاء المعضلة التي وصفنا.

يذكّرنا ما بات يواجه «حماس» بالرواية الشهيرة عن حكمة النبي سليمان، لما جاءته امرأتان تتنازعان على أمومة رضيع بعد وفاة رضيع آخر في الدار التي كانت الامرأتان تسكنانها. أمرَ سليمان بشق الطفل بالسيف إلى نصفين ليكون لكل امرأة نصف. فقبلت إحدى المرأتين بينما رفضت الأخرى، مفضّلة التخلّي عن الطفل كي يبقى على قيد الحياة. فأدرك سليمان أن الثانية هي أم الطفل الحقيقية وسلّمها إياه. فهل تُبدي «حماس» عطفاً على شعب غزة مثلما أبدت أم الطفل، فتقبل بالتخلي عن سيطرتها على القطاع حفاظاً على أهله؟

كاتب وأكاديمي من لبنان

المصدر: القدس العربي

مؤتمر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل المقبل: تأكيد القاعدة الفاسدة أو كسرها

بقلم مصطفى البحري

وأخيرا قرر المجلس الوطني للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، يوم 12 أبريل 2025، الشروع في تحضير المؤتمر الوطني السابع. إذا تمكنت المنظمة من عقد هذا المؤتمر متم العام الجاري، تكون قد مضت على آخر مؤتمر سبع سنوات كاملة، أي بإضافة ثلاث سنوات على الموعد النظامي.

أن تمضي ثلاث سنوات بلا مؤتمر وطني، وفي ظرف سياسي شديد الإضرار بالطبقة العاملة، قوامه إحكام قبضة الاستبداد وتصعيد الهجوم على المكاسب، أمارة بالغة الدلالة على ما آلت إليه المنظمة النقابية من سوء الحال.

الواقع الذي لن ينكره سوى أعمى أو كذاب هو انقياد مجمل قاعدة المنظمة النقابية وراء التوجيه الفوقي في سلبية شبه تامة. فلا صوت واحد ارتفع، على امتداد ثلاث سنوات بكل ما شهدت من تطورات خطيرة، للمطالبة بعقد المؤتمر في أوانه، أو باتخاذ قرار تأجيله حفاظا بالأقل على المساطر الشكلية. هذا الواقع نتيجة عقود من التطويع، بتكريس الانصياع الاتوماتيكي لكيفية تدبير شؤون النقابة، وفي الآن ذاته إخراس كل صوت يبدي اعتراضا، واستبعاده عند الإصرار على التعبير عن رأي مخالف.

جرى تكريس تسييد رأي الأجهزة، المعبر عنه في بيانات المكتب التنفيذي، وفي التقارير إلى المجلس الوطني، بما يوحي بوجود إجماع لا نظير له، لا تشوبه شائبة رأي مغاير كأن القيادة تفك معادلة رياضية أحادية خَلٌ لا يقبل نقاشا. الأصوات الأخرى لا مكان لها داخل المنظمة، و لا في إعلامها. فقد بُذلت كل الجهود، طيلة عقود، لإعدام مقومات وجود معارضة لها حرية التعبير عن الرأي وإيصاله بنفس القنوات التنظيمية والإعلامية إلى كافة أعضاء المنظمة. وقد شاع وصف المجلس الوطني للكونفدرالية ببرلمان المنظمة، إيحاءاً بوجود ديمقراطية حيث ساد اعتبار مؤسسة البرلمان رمزا للديمقراطية، سواء من زاوية نظر تشكيله أو اشتغاله. لكن، مع الأسف، برلمان النقابة يعطي صورة أقبح من برلمان الاستبداد، فهذا الأخير يتيح، بالأقل شكليا، وجود معارضة منظمة، لها حق الكلام من نفس المنبر المتاح للجميع، وحق تدوين آرائها في إعلام البرلمان (موجودة كاملة بموقع مجلس النواب ومجلس المستشارين بانترنت ...)، بينما لم يُعقل أن نُشر رأي مغاير للرسميات النقابية في الإعلام النقابي. لا بل كانت القاعدة التصدي العنيف لجهود التعبير عن الرأي، بمصادرة مناشير و مطبوعات، وكذا بالردع المنهجي في أدوات التواصل، سواء مجموعات واتساب اوصفحات فايسبوك.

وبفعل هذه السياسة القمعية، بات المعارضون اليوم في الساحة النقابية عموما نوعا من المنبوذين/ات ، يخشى الشغيلة الاقتراب منهم، او إبداء تعاطف معهم أو تأييدهم، تجنبا لسخط الجهاز النقابي.

و باستثناء الأقلية المعارضة الصامدة، التي يتعين البحث عنها بمجهر،لم نشهد تنديدا بانعدام حرية التعبير، وبمجمل الطرائق القاتلة للديمقراطية، سوى من طرف ببروقراطيين تواطؤوا عقودا من الزمن وأسهموا في إعدام الديمقراطية الداخلية، إلى أن سأسقطهم الجمل، باستبعادهم من طرف أشقائهم، ومن ثمة حرمانهم من الامتيازات. ويكفي أن نعيد هنا إلى الأذهان حالة القيادي الكونفدرالي عبد المالك أفرياط. فقد جاء في رسالة استقالة من الكونفدرالية في العام 2008 الإعتراف التالي: "لقد كان من أهم مبادئ منظمتنا الديمقراطية، ونتساءل اليوم هل فعلا تمارس الديمقراطية داخل الجهاز؟. ما مستوى النقاش ، سواء أثناء انعقاد المجالس الكونفدرالية أو المجلس الوطني، نقاش حل بدله التصفيق وتسخير بعضهم قبل انعقاد الاجتماعات لتوجيه أشغالها". هذا بعد أن شارك بدوره في سياسة القمع الممنهج للرأي المغاير.

ومن علامات التردي المفرط، صمت معظم اليسار الجذري عن انتهاك حرية التعبير، وكل أبعاد الديمقراطية المفترضة في منظمة عمالية. صمتٌ غالبا ما يحكمه منطق انتهازي صرف يضع كسب مواقع في الجهاز، والحفاظ عليها، فوق مستلزمات بناء نقابة مناضلة وديمقراطية. وقد شاء ذات يوم أحد عظماء البيروقراطية أن يواجه ذلك اليسار الجذري بحقيقة انتهازيته. ففي عز الأزمة التي ستفجر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل في مطلع سنوات 2000، قال عبد الرحمان شناف لجريدة كازابلانكا (عدد يوم 28 يونيو 2002):» ما نؤاخذ عليه اليسار الجديد هو أن الديمقراطية تذبح أمامه، ومع ذلك لا ينتفضون ولا يعارضون، هم فقط يتبعون ما يمليه عليهم الكاتب العام، وعندما نفاتحهم في الموضوع يقولون إن المشكل اتحادي اتحادي». وقد أدى هذا اليسار الجذري ثمن سلوكه غاليا، على صعيد صيته نقابيا، وعلى صعيد مجمل مشروعه السياسي.

من أجل كسر القاعدة

جوهر تحضير مؤتمر وطني لمنظمة عمالية يتمثل في فتح نقاش حقيقي. أولا حول مميزات الوضع السياسي بالبلد، ارتباطا بمحيطه الإقليمي وبالوضع العالمي برمته. مينغي هذا النقاش استخلاص خط نضالي يوجه ما تتعرض له الطبقة العاملة ومجمل المقهورين/ات. ثم وضع حصيلة عمل الكونفدرالية في السنوات السبع الأخيرة، وبوجه خاص كشف الأعطاب بغية اقتراح برنامج عمل لتطوير أداء المنظمة.

بغير هذه المنهجية، سيتم ارتجال التحضير، لمجرد عقد مؤتمر يحشد الآلاف، كأنه كارنافال، ليجدد الهياكل، بلا نقاش سياسي ونضالي حقيقي، ولن يظهر تباين في التحليل و لا في مقترحات العمل و غن حدث تدافع فمن أجل كراسي الجهاز، فيحتج هذا وينسحب ذاك، وتبقى دار لقمان على حالها السيء.

ليس السيناريو المعتاد قدرا، والكونفدرالية ليست جسما جامدا، فضرورات النضال أبقت العديد من المناضلين/ات صامدين/ات في هذه النقابة رغم التردي المستمر لشروط العمل فيها، وبالرغم من كل الأضرار الناتجة عن سياسة قيادتها، سياسة التفريط في مكاسب الشغيلة وحقوقهم. وبالتالي يمكن خلق نقاش حقيقي، بنهوض هؤلاء المناضلين/ات بواجب اقتراح مواد للنقاش تتناول جانبي الشأن النضالي المنوه بهما آنفا: الحالة الموضوعية و الوضع الذاتي. يمكن ذلك بسهولة بفضل ما تتيح تكنولوجيا التواصل، وبديهي أن يسهم في أداء هذا الواجب مناضلون ومناضلات جُبلوا/ن على الدفاع عن علة وجود النقابة، و اجتهدوا قدر ما استطاعوا، في تشخيص حال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، وخطها السياسي، من موقع الذود عن مصالح الطبقة العاملة الآنية و الاستراتيجية. فعسى ان يدلو اكبر عدد من النقابيين و النقابيات بما يشغل بالهم من باب الحرص على تجويد أداء الكنفدرالية وعلى مستقبلها كمظمة مناضلة.

التتمة في الصفحة 04

إضراب عاملات وعمال شركة «سينماتيكس» (SINMATEX) للخياطة في برشيد من أجل صرف الأجور

متضامنون مع عاملات وعمال عاملات شركة «سينماتيكس» (SINMATEX).

بسبب عدم صرف أجورهم/ن لما يزيد عن شهرين متتاليين...عاملات وعمال شركة «سينماتيكس» (SINMATEX) للخياطة بالحي الصناعي برشيد يخوضون إضراباً مفتوحاً عن العمل مصحوباً باعتصام أمام مقر إدارة الشركة وبوقفات احتجاجية أمام مقر عمالة برشيد منذ بداية شهر أبريل 2025. للأسبوع الثاني على التوالي خلال شهر أبريل، يخوض عاملات وعمال شركة «سينماتيكس» (SINMATEX) للخياطة بالحي الصناعي بمدينة برشيد إضراباً مفتوحاً عن العمل، مصحوباً باعتصام أمام مقر إدارة الشركة لعدم صرفها للعاملات والعمال أجورهم لما يزيد عن شهرين، إذ لم يتوصلوا برواتبهم لشهري فبراير ومارس 2025، وذلك إلى حدود يوم الإثنين 1 أبريل 2025.

وبعد الاعتصام، يقوم العمال/ات المضربون/ات، والبالغ عددهم حوالي 300 عامل(ة)، أغلبيتهم نساء، بتنفيذ وقفات احتجاجية مساء كل يوم، منذ يوم الإثنين 07 أبريل 2025 أمام مقر عمالة برشيد، احتجاجاً على «سياسة الآذان الصماء» التي تنتهجها السلطات الإقليمية، واستمرار تجاهلها لمطالبهم المشروعة والبسيطة،(للإشارة سبق أن جرى حوار بحضور باشا المدينة والإدارة وممثلي العاملات والعمال دون أن يسفر عن شيء) وعلى رأسها صرف الأجور المتأخرة، واحترام مقتضيات قوانين الشغل التي في صالح العاملات والعمال، على قلتها و ملاتها...

وقد عبّر العاملات والعمال عن الرفض القاطع لاستمرار الوضع الحالي، وقرروا/ن بالإجماع انتخاب لجنة تمثلهم/ن للحوار والترافع باسمهم/ن، وصياغة ملفهم/ن المطلبي.

كما نظم عاملات وعمال الشركة، يوم الاثنين 07 أبريل 2025، مسيرة احتجاجية، انطلقت من الحي الصناعي بمدينة برشيد نحو العمالة، سيرا على الأقدام، لمطالبة السلطات بالتدخل العاجل لحل مشاكلهم/ن، واحتجاجا على تجاهل إضراباتهم المتوالية، وتأخر صرف أجورهم...

ما هي مطالب عاملات وعمال شركة «سينماتيكس»(SINMATEX)؟

يطالب العاملات والعمال، إلى جانب التعجيل بصرف أجورهم المتأخرة، بـ:

-1الأداء الفوري والموحد لأجور الشهرين الماضيين -فبراير ومارس-2025 لجميع العاملات والعمال بدون استثناء.

-2الالتزام باليوم العاشر 10 من كل شهر كأجل أقصى لأداء الأجور الشهرية، تطبيقا للبند 6 من المادة 24 من مدونة الشغل التي تنص على تواريخ أداء الأجر ومواقيته.

-3التقيد الدائم بالتصريح الحقيقي بأجور جميع العاملات والعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي طبقا للقانون مع عدم التلاعب بعدد أيام العمل والأجر المصرح به...)وأداء جميع التعويضات المستحقة لجميع الأجراء، سواء العائلية، أو التعويضات اليومية عن الولادة، أو المرض... التي تأخرت بسبب عدم أداء الشركة لمستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، رغم ديمومة اقتطاعها للأجراء من المنبع).

-4الالتزام بتفعيل الاستفادة الدائمة من التغطية الصحية الأساسية والتكميلية وعدم توقيفها لأشهر -مع العلم بأنه يتم اقتطاع مستحقاتها بشكل شهري للأجراء من المنبع-.

-5تمكين جميع العاملات والعمال بالشركة من حقوقهم الكاملة والقانونية في الاستفادة من العطل السنوية المؤدى عنها التي مازالت في ذمة الشركة طبقا للمقتضيات القانونية من المادة 231 إلى المادة 246 من مدونة الشغل.

(عن أعضاء لجنة الحوار نيابة عن جميع المستخدمات والمستخدمين بالشركة).

كما يطالب العاملات والعمال بـ:

- وقف التهديدات والمعاملات المهينة الصادرة عن بعض المسؤولين «ليشاف»، وتعسفاتهم...

- توفير وسائل نقل آمنة ولائقة لوقف استمرار معاناة أغلب العاملات مع وسائل نقل غير آمنة وحاطة بالكرامة (التنقل بواسطة «عربات»).

إنها مطالب وحقوق أولية بسيطة تنص عليها قوانين الشغل، ومستحقات مالية للعمال على الشركة، ولكن أرباب العمل يمعنون في هضمها، سعيا لتحقيق أعلى الأرباح، وحل أزمات شركاتهم على حساب قوت العاملات والعمال وأسرهم.

أما أجهزة الدولة فتقف متفرجة/»محايدة» على انتهاكات أرباب العمل للقوانين، وهضمهم حقوق العاملات والعمال، وتتجند بسرعة بكل أجهزتها لترهيب العاملات والعمال وقمعهم ومنعهم من الإضراب والنضال من أجل حقوقهم، لينكشف «حيادها» الكاذب...

شركة «سينماتيكس» (SINMATEX) للخياطة بالحي الصناعي برشيد

حسب المعطيات المتوفرة بأنترنيت، شركة «سينماتيكس» (SINMATEX) للخياطة بالحي الصناعي برشيد هي شركة للصناعات التحويلية النسيجية، مجهولة الاسم (S.A)، تأسست يوم 10 دجنبر 1985، رأسمالها 18 مليون درهم، ورقم معاملاتها يتراوح ما بين 50 إلى 100 مليون درهم.

يمكن للشركة تشغيل ما بين 200 إلى 500 عامل(ة)؛ تشغل حاليا حوالي 300 عامل(ة)، مدة أقدميتهم/ن من 17 سنة إلى 25 سنة، وحتى 30 سنة.

وللإشارة، حاليا لا وجود لمكتب نقابي بالشركة، ومن ثمة العاملات والعمال غير منظمين نقابيا.

أوقات العمل بالشركة، من الإثنين إلى الجمعة، صباحا: من الساعة 8 إلى الساعة 12، ومساءً: من الساعة 14 إلى الساعة 18، والسبت فقط صباحا: من الساعة 8 إلى الساعة 12. فيما يوم الأحد يوم الراحة الأسبوعي للعمال.

تنتج الشركة: سترات، ملابس، ملابس داخلية، ملابس نسائية، ملابس نوم جاهزة للارتداء، ملابس للرجال جاهزة للارتداء، ملابس جاهزة للارتداء للأطفال، ملابس رياضية...

وتوجه إنتاجها أساسا للتصدير نحو دول أوربية، وداخليا تباع منتجاتها بالفضاءات التجارية، مثل: مرجان، كافور، بيم...

وتشحن إنتاجها بشكل أسبوعي نحو تلك الأسواق، إلا أنه منذ نشوب «نزاع الشغل» الحالي بداية أبريل 2025، لم تتمكن الشركة من تزويد تلك الأسواق بمنتجاتها كالمعتاد.

معاناة مزمنة لعاملات وعمال شركة «سينماتيكس» (SINMATEX) مع تأخر صرف الأجور وتدنيها، وتهديدات بالفصل عن العمل وإغلاق الشركة...

حسب شهادات عدة عاملات وعمال، تقوم الشركة بتأخير صرف الأجور مرات متكررة خلال السنوات الخمس الأخيرة، دون أدنى احترام للمقتضيات القانونية التي تنص عليها مدونة الشغل، خاصة البند 6 من المادة 24، والتي تنص على أنه يجب على المشغل إطلاع الأجراء كتابة، لدى تشغيلهم، على المقتضيات المتعلقة بعدة مواضيع، وعلى كل تغيير يطرأ عليها، ومن بينها: تواريخ أداء الأجر، ومواقيته، ومكان أدائه.

ففي نهاية شهر دجنبر 2024، وبداية شهر يناير 2025، اضطر عاملات وعمال الشركة (حوالي 100 عامل-ة) إلى خوض إضراب لعدة أيام احتجاجًا على تأخر الأجور لشهري نونبر ودجنبر 2024، واستمرار انتهاك الحقوق المهنية...

التتمة في الصفحة 05

بصدد أطروحات كريستين ديلفي Christine Delphy: نسيان إعادة الانتاج الاجتماعية

بقلم: فيرجينيا دي لا سيغا Virginia de la Siega

كل النساء مضطهدات في المجتمع الرأسمالي، لأنهن لا يتمتعن بنفس الحقوق التي للرجال. لذلك يمكن، في النضال من أجل الحقوق الديمقراطية (الحق في التصويت، والإجهاض، والمساواة في الأجر، الخ)، بناء تحالفات بين النساء من مختلف الطبقات الاجتماعية. ولكن هذا لا يلغي الاختلافات العميقة بين الطبقات. وكما قالت زعيمة نسوية بوليفية في المؤتمر النسائي العالمي الأول في مكسيكو سيتي عام 1975، ردًا على امرأة برجوازية ظلت تقول لها أنهما متساويتان: «لقد عرفتك منذ أسبوع يا سينيورا. تظهرين كل صباح بمظهر مختلف (...) أنا متأكدة أنكِ تعيشين في بيت أنيق حقا، وفي محيط أنيق، أليس كذلك؟ (...) نحن زوجات عمال المناجم ليس لدينا سوى بيت صغير للمغايرين جنسيًا أو المثليين . إنه قول خارج الزمن. بالنسبة لدلفي، لا تؤثر أزمة النظام الرأسمالي على العلاقات الاجتماعية. ومع ذلك، تمر رأسمالية القرن الحادي والعشرين بأزمة منظومية. حيث تتعرض عملية الحفاظ على قوة العمل وإعادة إنتاجها لتغيرات هيكلية، تحتل فيها المهام المنزلية بمعناها الواسع (كإعادة إنتاج قوة العمل) مكانة مركزية.

في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، تبتعد وحدة إعادة الإنتاج الاجتماعية الحقيقية أكثر فأكثر عن نموذج الأسرة النووية. ففي فرنسا، يولد أكثر من 50% من الأطفال خارج إطار الزواج(5)، وهناك 1,760,000 أسرة وحيدة الوالد، 85% منها ترأسها نساء (6). إن الإعانات التي تقدمها دولة الرعاية الاجتماعية، والتي تدينها كريستين دلفي باعتبارها متضادة أو غير قابلة للتوفيق (...) أما الرأسمالي، من الجانب الآخر، فلديه ما يخسره في تشريك وسائل الإنتاج: فالأمر لا يتعلق فقط بمعتقداته حول طريقة عمل العالم ومكانته فيه، بل أيضًا بالأرباح الهائلة التي ينتزعها بسعادة من الشغيلة»(4).

النموذج الحالي لإعادة الإنتاج الاجتماعية

لقد رأينا كيف أن الأسرة النووية، بالنسبة للنظام الرأسمالي، هي وحدة إعادة الإنتاج الاجتماعية. تعتبر دلفي في كتابها بأن "الزوجان هما الشكل الوحيد المقبول للحياة في مجتمعنا" (ص 35)، سواء للمغايرين جنسيًا أو المثليين . إنه قول خارج الزمن. بالنسبة لدلفي، لا تؤثر أزمة النظام الرأسمالي على العلاقات الاجتماعية. ومع ذلك، تمر رأسمالية القرن الحادي والعشرين بأزمة منظومية. حيث تتعرض عملية الحفاظ على قوة العمل وإعادة إنتاجها لتغيرات هيكلية، تحتل فيها المهام المنزلية بمعناها الواسع (كإعادة إنتاج قوة العمل) مكانة مركزية.

في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، تبتعد وحدة إعادة الإنتاج الاجتماعية الحقيقية أكثر فأكثر عن نموذج الأسرة النووية. ففي فرنسا، يولد أكثر من 50% من الأطفال خارج إطار الزواج(5)، وهناك 1,760,000 أسرة وحيدة الوالد، 85% منها ترأسها نساء (6). إن الإعانات التي تقدمها دولة الرعاية الاجتماعية، والتي تدينها كريستين دلفي باعتبارها تُحرر الرجال من الالتزام بإعالة أطفالهم، تمكّن النساء من تربيتهم بمفردهن، وبالتالي الإفلات من العلاقات المسيئة.

ولكن هذا يجري بثمن باهظ: 31% من الأسر التي يعيلها والد وحيد هي أسر فقيرة(7). وكلما زاد تكريس ربات الأسر أنفسهن للعمل بأجر لإعالة أسرهن، انخفضت جودة رعاية الأطفال والعمل المنزلي. وفي الآن ذاته، يتفاقم تهميش الأسر التي تغرق في البطالة أو نقص التشغيل الدائم. في بعض القطاعات، بدأت «وحدة إعادة الإنتاج الاجتماعية» في إعادة إنتاج جيل من الشباب يفتقرون إلى الوسائل التي تجعلهم «قابلين للتوظيف» من قبل البرجوازية. فضلا عن عواقب الهجرات الكثيفة، مع انفصال الآباء والأمهات وإنشاء وحدات جديدة لإعادة الإنتاج الاجتماعية يجتمع فيها أفراد من عائلات مختلفة.

في حقبة الأزمة هذه، تكون المسؤوليات الملقاة على كاهل النساء هائلة. إن مسألة المهام المنزلية، بمعناها الواسع، ودور النساء العاملات في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعية، أمران أساسيان ليس فقط لتطوير نظرية عامة للاستغلال، ولكن أيضًا للبدء في تحديد الوجهة الواجب انتهاجها. إننا بحاجة إلى برنامج نسوي جديد يتناول ملايين النساء الاتي يتحملن يوم العمل المزدوج، واللاتي يضطررن إلى تربية أطفالهن بمفردهن وبدون دعم ملائم، والاتي يعانين من العزلة عن أسرهن والمجتمع.

بعد قراءة هذا الكتاب، نفهم أن كريستين دلفي ليست من سيسهم في ذلك .

****

مصدر: مجلة L'Anticapitaliste عدد 67 (يوليو - أغسطس 2015)

إحالات:

Lise Vogel, « Marxism and the Oppression of Women: Toward a Unitary Theory » (Marxisme et oppression des femmes : vers une théorie globale), .Haymarket, 2013

.Ibid., p. 192

دعوني أتكلم، شهادة امرأة من المناجم البوليفية، مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص223

Cinzia Arruzza, « Remarks on Gender » ...(Remarques sur le genre), https://viewpointmag.com

World Family Map (Carte mondiale de la famille), ...http://worldfamilymap.or

...http://www.liberation.fr

.Ibid

بصدد أطروحات كريستين ديلفي Christine Delphy: نسيان إعادة الانتاج الاجتماعية

يقلم: فيرجينيا دي لا سيغا Virginia de la Siega

تشن كريستين ديلفي، في كتابها الأخير Pour une théorie générale de l›exploitation (من أجل نظرية عامة للاستغلال)، هجوما صريحا على الماركسية، مستعملةً في سجالها تصوراتٍ تُنسبها إلى الحزب الشيوعي الفرنسي وإلى الرابطة الشيوعية الثورية السابقة. بيد أنها، لا تكرس سطرًا واحدًا لمناقشة الأعمال النظرية التي أنجزها التيار النسوي الماركسي في العقود القليلة الماضية.

فمن وجهة نظرها، ليس النظام الرأسمالي من يستفيد من عمل النساء في المنزل، بل الرجال، لا سيما الرجال المتزوجين. تخلص كريستين، انطلاقًا من واقع أن المهام المنزلية تنيخ بثقلها بشكل حصري تقريبًا على كاهل النساء، إلى أن هذا يشكل أساس "نمط إنتاج أبوي أو منزلي" تستفيد منه "طبقة الرجال» (ص.29).

وترى أن الدولة تشجع نظام الاستغلال هذا بدعم الرجال الذين تكرس زوجاتهم أنفسهن للمهام المنزلية حصرا، بواسطة «نظام الحماية الاجتماعية (التأمين الصحي والتقاعد)، والنظام الضريبي، ومجمل المنافع الاجتماعية (ص 59)، في حين «يمكن استخدام كل هذه الأموال لتعزيز استقلال النساء الاقتصادي (ص 48)». كل هذه التكاليف، التي تشكل جزءًا كبيرًا من «ثقب الضمان الاجتماعي» الشهير، يتحملها سائر المساهمين/ت: والنساء العاملات بوجه خاص يدفعن مرة لأنفسهن ومرة ثانية للمساعدة في استغلال الآخرين» (ص.48).

من يستفيد من الأعمال المنزلية؟

أول ما تجدر ملاحظته اختزالُ مفهوم العمل المنزلي عند كريستين دلفي في المهام المنزلية، بحيث لا تدرج وظيفة النساء الانجابية في اعتباراتها.

طورت النسويات الماركسيات اللاتي تبنين "نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعية" مثل ليز فوجل Lise Vogel (1)) فهمًا لمسألة اضطهاد النساء، قائما على دورهن في الإنجاب وتربية الأجيال القادمة. بنظرهن، كانت قسمة العمل الجنسية، القائمة على أدوار مختلفة للرجاء وللنساء في عملية إعادة إنتاج النوع، موجودة في جميع المجتمعات، لكنها لا تحدد في حد ذاتها اضطهاد النساء. فنموذج الأسرة النووية، حيث يؤمّن الرجل القوت وتعتمد عليه المرأة، نموذج طورته البرجوازية في القرن التاسع عشر بما هو الوسيلة الأكثر اقتصادًا لضمان إحلال قوة العمل عبر الأجيال.

تميز فوجل بين ثلاثة أوجه للعمل المنزلي: الأنشطة اليومية التي تتيح للشغيلة العيش والعمل؛ العناية والرعاية للصغار وللكبار؛ والإنجاب لأجل تعويض أعضاء قوة العمل الذين يموتون أو يكفون عن العمل.

وتقدم فوجل، بناء على مفهوم العمل الضروري الذي طوره ماركس، تفسيرًا مبتكرًا. عند ماركس، ينقسم يوم عمل الشغيل بين "العمل الضروري" (الوقت الذي يخصصه لإنتاج وسائل عيشه) و"العمل الفائض" الذي يستولي عليه الرأسمالي. وعند فوجل، يشمل العمل الضروري مُكوِّنين. الأول، اجتماعي، وهو الأجر. والآخر، الذي لم يطوره ماركس، يتألف من «العمل غير المؤدى عنه الذي يسهم في التجديد اليومي وطويل الأمد لحاملي سلعة قوة العمل والطبقة العاملة برمتها، وأسمي هذا العنصرَ المنزليَّ للعمل الضروري أو العمل المنزلي(2)».

يتيح الأجر للأجير شراء السلع التي يحتاج للعيش (الطعام، الملابس، إلخ)، ولكن ثمة عمل إضافي غير مدفوع الأجر يتعين القيام به لإعداد الطعام، وغسل الملابس، والعناية بالأطفال، إلخ... ليس لهذا العمل"قيمة" بالمعنى الماركسي لاستحالة قياسه كميا، لكن لا غنى لإعادة الإنتاج الاجتماعية الرأسمالية عنه. إن لهذا التعريف فضل إبراز أن العمل المنزلي بما هو «عمل غير مؤدى عنه» خاص بالنظام الرأسمالي، وفضلا على ذلك، غير مخصص بالضرورة لجنس ما. يجب أن يقوم به شخص ما لتكملة أجرة العامل. إن إيديولوجية النوع الاجتماعي هي التي تؤكد أن النساء، ضمن النظام الرأسمالي، لاسيما نساء الطبقات الدنيا، هنّ من يُجبرن على القيام به.

لكن نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعية توضح أيضًا الدور المتضارب للنساء العاملات في إبدال قوة العمل. فهن لسن فقط مسؤولات عن إعادة إنتاج قوة العمل والعناية بها بواسطة المهام المنزلية، بل إنهن يتدخلن أيضًا بنحو مباشر في عملية الإنتاج. ومن وجهة النظر هذه، فإنهن يشكلن تناقضًا للنظام الرأسمالي. فعلى الأمد الطويل، يستفيد النظام الرأسمالي من دورهن كمنتجات لقوة العمل المستقبلية، ولكن إذ ينجبن ويربين عمال/ت المستقبل، يخفضن إسهامهن كمنتِجات مباشرات.

لذلك، لا يمكن للبرجوازية أن تستحوذ على كل فائض القيمة الذي يمكن أن تخلقه العاملات إذا لم يكنّ حوامل أو مرضعات فحسب، بل يجب عليها أيضًا الإسهام في إعالتهن إبان هذه الحقبة "غير المنتجة"، التي لا يستطعن في أثنائها تأمين 100٪ من حاجات أسرهن. وبقصد خفض هذه الكلفة، خصخصت البرجوازية العمل المنزلي بإنشاء أيديولوجية الرجل "المزود" بالدخل، والمسؤول عن تغطية احتياجات المرأة "أمًا وزوجة" وذريتهما.

إن تبعية النساء للرجال إبان حقبة الإنجاب وتربية الأطفال الصغار هي الأساس المادي لإخضاعهن. وبهذا النحو تحصل الرأسمالية على الاستعاضة عن قوة العمل بأقل كلفة ممكنة، بتملك غير مباشر للمكون المنزلي للعمل الضروري.

«طبقة رجال» مقابل «طبقة نساء»؟

إن الإقرار، على غرار ما تريد ديلفي، بوجود طبقة رجال تنزع ملكية طبقة نساء يعني قبول أن زوجة كارلوس غصن وزوجة عامل بمصانع سيارات رينو تنتميان إلى نفس الطبقة.

«...كل الرجال يستفيدون من خصخصة المهام المنزلية التي تجعل النساء، لكونها تنضاف إلى الاضطهاد الجندري، يعملن أكثر والرجال يعملون أقل في المنزل».

إضراب عاملات وعمال شركة «سينماتيكس» (SINMATEX) للخياطة في برشيد من أجل صرف الأجور

وعند كل إضراب تهدد الإدارة العاملات والعمال بالفصل عن العمل، وإغلاق المصنع، وترهيبهم لإجبارهم/ن على إنهاء الإضراب، والعودة للعمل...

كما أنه خلال السنوات الخمس الأخيرة يتم تشغيل العاملات والعمال أربعة أيام في الأسبوع فقط، وأحيانا أقل. بل قد لا يتم تشغيلهم لأسبوع كامل، ودون استفادة من التعويض عن فقدان الشغل (التعويض عن البطالة).

مثلا، خلال شهر مارس 2025 أجرة العاملات والعمال حوالي 1500 درهم فقط، وخلال شهر فبراير حوالي 250 درهم إلى 2750 درهم.

وعند أداء الأجور يتم صرفها للبعض دون البعض الآخر، وقد «يتجرجر» صرفها لغاية نهاية الشهر الموالي أو بعده. وحاليا لم يتم صرف أجور شهري فبراير ومارس 2025.

يقضي العاملات والعمال بالشركة تسع ساعات ونصف ساعة في اليوم، من الساعة 8 إلى الساعة 17 و30 دقيقة، تخصص خلالها 30 دقيقة للغذاء، وتسع ساعات عمل؛ وتُحتسب لهم بالحد الأدنى القانوني للأجر بقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والمهن الحرة «السميك» (SMIG)، وذلك رغم أقدميتهم التي تتراوح ما بين 17 سنة إلى أكثر من 25 سنة.

توفر الشركة للعاملات والعمال مكانا خاصا لتغيير الملابس، وآخر للأكل، مزود بمكان للغسيل والنظافة، وبها دورة المياه (المراحيض).

ورغم تسجيل الشركة للعاملات والعمال بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، إلا أن استفادة العاملات والعمال من خدمات هذه المؤسسة (مثل عطلة الأمومة، «الزرورة»...) تتوقف مرات متعددة بسبب عدم أداء الشركة لمستحقاتها. كما أنه بسبب تشغيل العاملات والعمال أربعة أيام في الأسبوع فقط أو أقل، يكون عدد الأيام المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) قليلة، مثلا خلال شهر مارس 2025، تم التصريح بـ13 يوماً فقط. وخلال الشهور الأخرى تتراوح بين 11 يوماً إلى 20 يوماً.

ورغم كل هذه المعاناة والخروقات، فإنه حسب شهادات عدد من العاملات والعمال، لا علم لهم بزيارة مفتش الشغل للشركة.

ندعو إلى الصرف الفوري للأجور المتأخرة لوقف استمرار معاناة العاملات والعمال وأسرهم، وتمتيعهم بكامل حقوقهم المنصوص عليها في قوانين الشغل، وإلى التضامن مع العاملات والعمال المضربين/ات لفك الحصار عن معركتهم من أجل حقوقهم العادلة والمشروعة... المعركة في شبه عزلة إعلامية، إننا ندعو إلى تنظيم كل أشكال التضامن العمالي وشعبي مع العمال والعاملات.

ترامب والإمبريالية الأمريكية–حوار مع جويل غايرJoel Geier

قسم ثان وأخير

8آذار/مارس عام 2025
روبرت نارايRobert Narai

كيف يندرج برنامج ترامب في إطار هذه المنافسة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على أوسع نطاق؟

يسعى مشروع ترامب إلى تمكين الولايات المتحدة الأمريكية من استعادة قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية بوجه الصين. يعني ذلك تغيير دينامية الاقتصاد والسياسة التي سادت في العالم على مدار الأربعين عامًا الماضية، حيث أتاحت العولمة وجود التجارة الحرة في سوق عالمية متكاملة للسلع واستثمارات الرأسمال. انتهت هذه العلاقات الجيوستراتيجية للعولمة. فإذا استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في صون التجارة الحرة، فإنها ستواصل خسارتها أمام الصين. روّج ترامب في حملته الانتخابية لسنوات أن الإدارات السابقة كانت خاسرة وأن بقية بلدان العالم كانت تستغل الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية. أصبحت الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة مقتنعة بأنها قيد الخسارة أمام الصين، وأن برنامج ترامب يؤمّن العناصر اللازمة لعمل الولايات المتحدة الأمريكية على استعادة قوتها.

يهدف برنامج ترامب إلى إعادة الإنتاج الصناعي والعسكري إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وليس إلى بلدان صديقة وحسب كما فعل بايدن. على سبيل المثال، تصدر المكسيك، التي أبرمت اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، نسبة 80 % من منتجاتها إليها. افتتحت شركات صينية مصانعا في المكسيك للاستفادة من الإعفاء من دخول السوق الأمريكية بدون رسوم جمركية. تأتي نسبة 20% بالأقل من قيمة صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية من شركات صينية أو شركات صينية وهمية. وكما قال ترامب، عندما هدد بفرض رسوم جمركية على جميع سلع المكسيك-عقدنا اتفاقًا مع المكسيك، وليس مع الصين.

لكن كيف يمكن إعادة الإنتاج إلى الولايات المتحدة الأمريكية؟ لم تخضع الشركات الأمريكية لرقابة الدولة على مدى عقود ونقلت وحدات انتاجها إلى الصين والهند وفيتنام وبلدان أخرى ذات يد عاملة رخيصة لتحقيق أكبر قدر من الأرباح.

تسعى مقترحات ترامب إلى إقناع الشركات الأمريكية بإعادة توطين وحداتها الإنتاجية وجعل الإنتاج، في الولايات المتحدة الأمريكية، أكثر مردودية من أي مكان آخر.

عادة ما تفرض الرسوم الجمركية لحماية القطاعات الصناعية الجديدة في البلدان النامية. لكن الولايات المتحدة الأمريكية – البلد الأغنى والأكثر تقدماً وقوة في العالم- أصبحت متشابهة في قطاعات صناعية عديدة مع بلد متخلف. وتسعى الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب إلى حماية الإنتاج الأمريكي عبر إبعاد المنافسة الأجنبية، مما يتيح للشركات المحلية زيادة أسعارها وأرباحها.

يقترح تخفيض الضرائب على الشركات من نسبة 21% إلى نسبة 15% (قد يكون تخفيضاً أكبر بالنسبة للشركات الأمريكية التي تنتج في الولايات المتحدة الأمريكية) ورفع الضرائب على إنتاجها في الخارج.

يتمثل أحد العناصر الرئيسية في زيادة الأرباح بتمتيع الرأسماليين «بحرية» الإنتاج كيفما يشاؤون عبر إلغاء أنظمة الضبط بتدمير جميع القوانين التي تحمي العمال والأفراد، وتجويع الوكالات التي تطبقها أو تفكيكها.

ستقوم إدارة ترامب برفع جميع القيود المفروضة على إنتاج النفط والغاز لتوفير طاقة بأسعار رخيصة.

ترامب والإمبريالية الأمريكية–حوار مع جويل غايرJoel Geier

تتمة الصفحة 07

8آذار/مارس عام 2025
روبرت نارايRobert Narai

إنها تخطط لأن تكون الولايات المتحدة الأمريكية ليس مستقلة في مجال الطاقة وحسب، بل أيضاً مهيمنة في مجال الطاقة، مع طاقة للصناعة الأمريكية بأسعار أرخص مما هي عليه لدى منافسيها. أصبحت حماية البيئة خارج نطاق الاهتمام.

يرغب ترامب في إجراء تعديل جوهري على الميزانية الحكومية والعسكرية. يبلغ الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية 30 تريليون دولار أمريكي سنويًا. بلغت الميزانية الحكومية هذا العام 6.75 تريليون دولار أمريكي، بعجز قدره 1.6 تريليون دولار أمريكي. ووصل حجم الفوائد على الدين القومي تريليون دولار، أي ما يعادل الآن ميزانية الحرب البالغة تريليون دولار. واقترح ترامب رفع ميزانية الحرب بسرعة إلى نسبة 5% من الناتج المحلي الإجمالي، أي تريليون ونصف التريليون دولار. كل ذلك مجرد بداية: كانت ميزانية الحرب أثناء الحرب الباردة متراوحة بين نسبة 6% إلى 8% وأحيانًا نسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي كل عام. تريد الولايات المتحدة الأمريكية تلك الأموال لتحديث الجيش ودعم مصانع الذخائر وتطوير أشكال جديدة من التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي في مجال الحرب.

تنص خططها على تخفيضات بنسبة 40 % من ميزانية الحرب المخصصة للاجور، والنفقات الصحية والمزايا الاجتماعية لجيش المتطوعين المحترفين الذي أعقب انهيار الجيش في فيتنام. إنها تريد التراجع عما حدث منذ الحرب على فيتنام وعلى كل المكاسب التي تحققت منذ سنوات 1960. وتفكر على المدى الطويل في إعادة التجنيد الإجباري دون حاجة إلى دفع أجور ومزايا باهظة الثمن.

إنها بحاجة إلى إحياء صناعة بناء السفن. وإذا لم تستطع القيام بذلك بواسطة الشركات الخاصة، فستحاول الشروع بها عبر ميزانية الدولة.

تسعى إدارة ترامب أيضًا إلى تغيير مفهوم الحرب. ستفسل اليوم، نسبة 77% ممن هم في سن التجنيد من الذكور في اختبار التجنيد لأنهم يعانون من السمنة المفرطة ويتعاطون المخدرات ويتناولون الأدوية، إلخ. يتعلق الأمر بجزء من كل هذه الطاقة الذكورية المناهضة للحقوق الاجتماعية anti-woke: محاولة إعادة تأهيل السكان حتى يتمكنوا من «استعادة روح المحارب».

تتمثل الثقافة التي يجب تطويرها في ثقافة جيش مثل الجيش الإسرائيلي-الذي قد يرتكب «أضرارًا جانبية بحق المدنيين» وجرائم حرب. يرى ناس كُثر الإسرائيليين على أنهم الجيش الوحيد الذي يمارس الإبادة الجماعية في العالم. لكن الولايات المتحدة الأمريكية تقوم أيضا بالإبادة الجماعية. قتلت الولايات المتحدة في ليلة واحدة في قصف دريسدن 25000 شخص، وهامبورغ 37000 شخص، وفي قصف طوكيو بالقنابل الحارقة 100000 شخص. ثم في هيروشيما وناغازاكي. وقتل في فيتنام والهند الصينية ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين شخص، معظمهم من المدنيين. وقتلت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على العراق 500 ألف شخص، نصفهم من المدنيين. هذا ما يعنيه أن تكون مناهض للحقوق الاجتماعية anti-woke. لذلك تسعى للتخلص من الأشخاص المتعاطفين مع التنوع والاندماج. إنها بحاجة إلى مقاتلين لخوض الحرب.

تقوم الهجرة أيضًا بدورها. إذا قررتم خوض حرب، فأنتم بحاجة إلى حدود آمنة. لا يمكنكم السماح لأي شخص بعبور حدودكم. ثمة أيضًا محاولة لزرع المشاعر الوطنية والمعادية للأجانب والعنصرية في صفوف السكان. إننا جميعًا متحدون ولسنا منقسمين بسبب التنوع. نحن جميعًا متحدون معًا ضد بقية العالم.

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية موقعًا قويًا لبدء طور الإمبريالية الجديد هذا في العالم. لكنها أظهرت أيضًا، في بضعة أسابيع وحسب، مدى قدرة ترامب وحكام أمريكا على ارتكاب مثل هذه الكوارث السياسية الغريبة والشاذة والعبثية والغبية التي قد تعيق وتيرة هذا الأمر أو تؤخرها أو تبطئها.

أجبرت الدول العربية ترامب على التراجع بسرعة عن خطته التي تسمى «الحل النهائي» لتطهير غزة عرقيًا من الفلسطينيين. أعقب ذلك محاولة ممثلي ترامب الرئيسيين، ماسك وفانس، حشد الدعم الألماني لحزب البديل من أجل ألمانيا الفاشي، والتي تحولت إلى مهزلة.

كان أشد المواقف غرابة ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية عدم قيام بوتين بغزو أوكرانيا وأن هذه الأخيرة هي التي أقدمت على إشعال الحرب. مما أدى إلى مطالبة ترامب أوكرانيا، على غرار المافيا، بدفع 500 مليار دولار من المعادن النادرة مقابل الحماية ومنعها من التفاوض بشأن مصيرها مع بوتين.

لم تؤيد الطبقة الحاكمة الأمريكية سياسات ترامب هذه–كانت محرجة ومذعورة ومحبطة بشكل عام، لكنها ظلت صامتة طوال فترة انطلاق شعار «اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى». إنها كطبقة ملتزمة بخطة ترامب الشاملة اقتصاديًا وعسكريًا لدرجة أنها عاجزة عن معارضتها علنا. وعلى الرغم من ثروتها الهائلة وغرورها، فإنها غبية وضعيفة وبليدة سياسيا وجبانة وخائفة من ترامب الذي يشبه بونابرت، فقد اصطفت لتقبيل يديه وما زالت مخدوعة بجشعه ووعوده بتحقيق الثروة الطائلة.

ستتطلب معارضة مشروع ترامب ثورة شعبية من أسفل. سيستغرق الأمر بعض الوقت لتطوير الثقة والوعي والهياكل اللازمة لشن رد فعال. لكن معارضة سياساته أدت بالفعل، في أول «شهر عسل» من رئاسة ترامب، إلى إثارة السخط الشعبي، وتراجع سريع في ثقة المستهلكين، واشمئزاز من سلبية السياسة الليبرالية. لا شيء من هذه العوامل مؤكد، لكن جميعها أمارات واعدة ببروز سيرورة تدريجية لإعادة بناء يسار مكافح.

ما مهام الاشتراكيين الثوريين في عصر الإمبريالية الجديد هذا؟

حيثما تكون الإمبريالية، توجد أيضًا معاداة للإمبريالية في آخر المطاف.

إن اليسار الذي أيقظته غزة الآن ضد الحرب والإبادة الجماعية [الجملة شرطية «إن» لكنها غير مكتملة]، لكن غالباً ما نتعامل مع جيل جديد لا يملك عملياً أي تصور عن الإمبريالية.

كانت مسألة الحرب والإمبريالية بالنسبة لجيلي تدور حول فيتنام. وستطرح بالنسبة لجيلكم، حول الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

على الاشتراكيين الثوريين أن يكونوا هم من يشرحون للأشخاص المتجذرين حديثاً ما يحدث بالفعل، وما الديناميات وما الاحتمالات وكيف تقوم الإمبريالية بأمرين.

أولاً، يؤدي ذلك إلى خلق نزعة وطنية ذات طابع اجتماعي. قام الاشتراكيون الديمقراطيون وأحزاب اشتراكية أخرى أثناء الحرب العالمية الأولى بدعم حكوماتهم. أفضى ذلك إلى تدمير الحركة الاشتراكية. قام الاشتراكيون الديمقراطيون أثناء الحرب الباردة بدعم واشنطن «الديمقراطية» في حين أيد الستالينيون والتروتسكيون الأرثوذكس «روسيا العمالية». عملت الإمبريالية على إفراغ الحركة العمالية من محتواها أثناء الحرب الباردة.

لكن الإمبريالية أيضًا تؤدي إلى تجذر الشعوب. وهذا ما أفضى إلى اندلاع ثورات عمالية عديدة من 1905 في روسيا إلى 1974-1975 في البرتغال. نشأت هذه الثورات من رحم معارضة الحرب والإمبريالية وأدت إلى تجذر قطاعات من الطبقة العاملة.

ومع تصاعد النزاع بين القوتين العظميين، تتمثل مهمتنا في إقناع جيل جديد بالنضال ضد الإمبريالية، ومحاربة الطبقات الحاكمة في الولايات المتحدة والصين الأمريكية؟؟؟ وأستراليا وروسيا، إلخ. ولتحقيق النجاح، يجب إعادة بناء حركة اشتراكية على أساس معارضة تامة للإمبريالية والطبقات الحاكمة. وإلا فإنها ستنهار كما انهارت الاشتراكية الديمقراطية والستالينية. إذا لم تكن الحركة الاشتراكية مبنية على معارضة الإمبريالية، فإنها قائمة على الرمال.

رابط الحوار

https://redflag.org.au/article/trump-and-us-imperialism-an-interview-with-joel-geier

تعريفات ترامب الجمركية: بعض الحقائق والنتائج

Michael Roberts بقلم 7 أبريل 2025

1. في المجمل، سترفع زيادات ترامب على الرسوم الجمركية نسبة التعريفات على واردات السلع الأميركية إلى 26% في المتوسط، وهي أعلى نسبة منذ 130 عاماً.

معدل التعريفة الجمركية الفعالة للولايات المتحدة

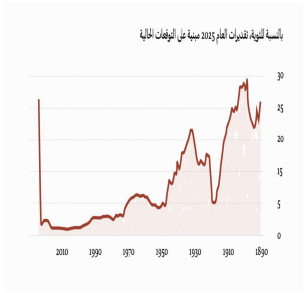

2. لا تتعلّق الصيغة المستخدمة لتحديد التعريفة الجمركية لكلّ دولة تصدّر إلى الولايات المتّحدة بأي ضرائب غير عادلة، أو إعانات، أو حواجز غير جمركية تفرضها الدول على الصادرات الأميركية. بدلاً من ذلك، سيتم اتباع معادلة بسيطة: حجم العجز التجاري الأميركي مع كلّ دولة مقسوماً على حجم الواردات الأميركية من تلك الدولة، ثم مقسوماً على اثنين.

على سبيل المثال، لدى الولايات المتّحدة عجزاً بقيمة 123 مليار دولار أميركي مع فيتنام، التي تستورد منها بقيمة 137 مليار دولار أميركي، بالتالي، يُعتبر أن هناك «حواجز تجارية» مع فيتنام تعادل تعريفة استيراد بنسبة 90%. لذا تحدّد الصيغة الأميركية تعريفة متبادلة بنصف هذه النسبة (45%)، من أجل خفض العجز الثنائي بمقدار النصف. المشكلة: لا تفرض فيتنام تعريفة بنسبة 90% على الصادرات الأميركية، لذلك لا يمكنها تجنّب انخفاض مبيعاتها إلى الولايات المتّحدة إن وافقت على خفض «تعريفاتها» على الصادرات الأميركية.

3. سوف تؤثر هذه الإجراءات بشكل كبير على دول الجنوب العالمي، حيث تتواجد إحدى أعلى نسب التعريفات الجمركية في بلدان نامية ذات مستويات دخل متدنية في جنوب وجنوب-شرق آسيا، مثل كمبوديا وسريلانكا.

4. تقتصر رسوم ترامب الجمركية على واردات السلع فقط، ولا تشمل الخدمات. لدى الولايات المتّحدة عجز في تجارة السلع مع دول الاتحاد الأوروبي، لذلك فرض ترامب تعريفة بنسبة 20% على تلك الواردات. لكن، لا توجد إجراءات ضدّ الخدمات (التي تمثل حوالي 20% من إجمالي التجارة العالمية). لدى الاتحاد الأوروبي فائض في تجارة السلع مع الولايات المتّحدة، لكنه يعاني من عجز كبير في تجارة الخدمات مع الولايات المتحدة (الخدمات المصرفية، التأمين، الخدمات المهنية، البرمجيات، الاتصالات الرقمية، إلخ). لو تم تضمين الخدمات، فإن العجز الأميركي مع الاتحاد الأوروبي سوف يتلاشى تقريباً.

5. تخضع جميع الدول، حتى تلك التي لديها عجز تجاري مع الولايات المتّحدة في السلع المتداولة، لتعريفة قدرها 10%، وينطبق هذا أيضاً على الدول التي ليس لديها أي تبادل تجاري مع الولايات المتحدة أو حتى أي سكان (مثل ديبغو غارسيا، والقارة القطبية الجنوبية...).

دوامة كيندلبرغر

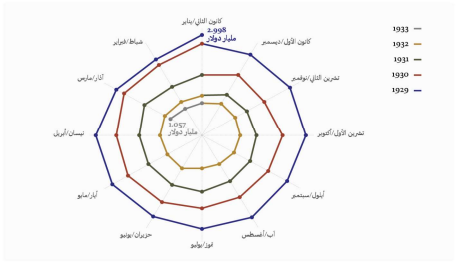

المصدر: TradeBetaBlog
رسم بيانيّ حاسوبيّ

على سبيل المثال، تبلغ التعريفة على بريطانيا 10%. لذلك، على الرغم من أن التجارة في السلع بين بريطانيا والولايات المتحدة متوازنة تقريباً (58 مليار دولار مقابل 56 مليار دولار)، إلا أن بريطانيا سوف تتضرر من خسارة صادرات السلع إلى أكبر شريك تجاري لها: الولايات المتحدة. إذا تم تطبيق معادلة ترامب للتعريفات على بريطانيا، فلا ينبغي أن تكون هناك تعريفة على الواردات من بريطانيا. على النقيض من ذلك، إذا تم تضمين تجارة الخدمات، فإن التعريفة على الواردات من بريطانيا سوف تكون 20%!

تقدر مورغان ستانلي أن نظام التعريفات الجديد قد يقلّل النمو في بريطانيا بما يصل إلى 0.6 نقطة مئوية (وهو معدل يقترب من الصفر على أي حال).

6. سوف ترفع التعريفات الجمركية الأسعار بشكل كبير، وسوف يتحمل المستهلكون الأميركيون العبء الأكبر لمجموعة واسعة من المواد الغذائية الأساسية والسلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محلياً بشكل فعلي، وسوف تكون الأسر الأكثر فقراً هي الأكثر تضرّراً. سوف تعاني الصناعة الأميركية من ارتفاع تكاليف الإمدادات الوسيطة الرئيسة والآلات والمعدات، ما سوف يقلّل بشكل كبير من أي فوائد هامشية ناتجة عن انخفاض المنافسة الأجنبية.

7. مثال آخر: يمكن للتعريفة الجمركية على الصين (54%) أن تخفّض الواردات بقيمة 507 مليار دولار. والصين تصدّر 510 مليار دولار في الأساس. سوف تخفّض تعريفات ترامب على الصين الواردات الأميركية بنسبة 20% تقريباً. وهذا سوف يسبّب «صدمة في العرض» مماثلة لفترة الوباء، ما يؤدي إلى ركود أميركي و/أو تضخم.

8. سوف يؤدي الرد بالمثل من قبل الدول الأخرى إلى انخفاض في الصادرات الأميركية. في ثلاثينيات القرن الماضي، وبعد فرض تعريفات سموت-هاولي، أدّى الردّ بالمثل إلى انخفاض بنسبة 33% في الصادرات الأميركية وتدهور متسارع في التجارة الدولية أطلق عليه اسم «دوامة كيندلبرغر»، وهي دورة تقوم فيها التعريفات بخفض التجارة، ثم يؤدّي الردّ بالمثل إلى خفض التجارة بشكل أكبر، ثم المزيد من الردّ بالمثل، ثم تأثيرات من الدرجة الأولى على الإنتاج، ثم تأثيرات من الدرجة الثانية، ثم المزيد من التعريفات والرد بالمثل، لذلك انخفضت التجارة العالمية من 3 مليارات دولار في كانون الثاني/يناير 1929 إلى مليار دولار في آذار/مارس 1933.

9. إن حرباً تجارية قائمة على التعريفات الجمركية سوف تضرب الاقتصاد الأميركي بقوة أكبر مما فعلت سموت-هاولي، وذلك لأن التجارة تشكل الآن 3 أضعاف حصتها من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع العام 1929، وقد بلغت 15% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2024 مقابل حوالي 6% في العام 1929.

10. قد ينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للولايات المتحدة هذا العام بمقدار 1.5 إلى 2 نقطة مئوية، وقد يرتفع التضخم ليقترب من 5% إذا لم يتم التراجع عن هذه التعرفات قريباً (توقعات بنك UBS).

11. سوف يؤدي تباطؤ نمو التجارة بفعل التعريفات الجمركية إلى انخفاض تدفقات رأس المال الدولية، ما سوف يضعف الاستثمار والنمو الاقتصادي على مستوى العالم.

نُشِر هذا المقال على مدوّنة مايكل روبرتس في 2025/04/04، وتُرجم إلى العربية ونُشِر في موقع «صفر» بموافقة مُسبقة من الكاتب.

ترجمة: محمد الخنسا 07 نيسان 2025